



مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: الدورة العشرون
مداخلة شفوية: بند ٧- حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٢ يوليو/تموز ٢٠١٢

مقدمة من: السيد جبريمي سميث

شكراً سيدتي الرئيسة،

يرحب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتقرير المقدم لهذه الجلسة من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتفق المركز مع المقرر الخاص في أن عدم تعاون إسرائيل المستمر مع هذا المجلس وولاية المقرر الخاص يُعد انتهاكاً مباشراً للالتزامات إسرائيل كدولة عضو في الأمم المتحدة، ويشكل عائقاً للتعاون المباشر مع الجمعية العامة التي يتبعها هذا المجلس.

يعتقد مركز القاهرة في هذا الصدد، لاسيما في ضوء إعلان إسرائيل بشكل منفرد مؤخراً رفضها التعاون مع هذا المجلس، أنه ينبغي السعي للحصول على رأي استشاري -من محكمة العدل الدولية أو جهة أممية أخرى معنية بهذا الأمر- بطلب عن الجمعية العامة بشأن مدي اتساق هذا الإعلان مع الالتزامات التعاهدية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلاً عن الآثار القانونية لمثل هذا الفعل على امتيازات عضوية أي حكومة في منظومة الأمم المتحدة.

نحن نؤمن أن هذا الإعلان الأخير من قبل إسرائيل يشكل سابقة خطيرة للغاية. فإذا كان تعاون الدول الأعضاء مع آليات الأمم المتحدة هو "عمل تطوعي" يمكن سحبه أو الإحجام عنه في أي وقت، بما في ذلك الجمعية العامة، فإن الطبيعة القانونية الأساسية لوضع "الدولة العضو" قد تبدو بلا معنى من الناحية الوظيفية الفعلية؛ فهذا النهج يبدو وكأنه يقوض بشكل كبير العقد القانوني الأساسي الذي تنضم إليه الدول عندما تقبل الالتزامات التعاهدية المطلوبة لكي تصبح دولة عضواً في الأمم المتحدة.

هذا ويحث مركز القاهرة المفوضية السامية لحقوق الإنسان وهذا المجلس على المضي قدماً في بعثة تقصي الحقائق بشأن التدايعات المترتبة عن توسع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بالسرعة المطلوبة. علاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة لم تتناول بشكل كافٍ مسألة الآثار القانونية المترتبة على الاحتلال الذي طال أمده، والتي طرحها المقرر الخاص السابق المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة السيد جون دوغارد في تقريره النهائي.

ويعتقد مركز القاهرة في هذا الصدد أن بعثة تقصي الحقائق بشأن المستوطنات يجب أن تشكل بداية لعملية استكشاف للآثار القانونية المترتبة على الاحتلال طويل الأمد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والطبيعة القانونية للاحتلال نفسه، لاسيما في ضوء القانون الدولي والمعايير المتصلة بالفصل العنصري والاستعمار.

شكراً سيدتي الرئيسة.